تاريخ العلاقة بين الإسلام والآخر

لقد باتت مقولات التفاهم والتعايش بين الشعوب في إطار مفهوم (الاعتراف بالآخر) موضوعاً جديداً بالنسبة للغرب الذي أثبت أن واقعه الثقافي والتاريخي والحضاري لم يتشكل في (إثبات ذاته) إلا من خلال نفي وإقصاء وتشويه صورة الآخر كما عبّرت أطروحة العولمة ونهاية التاريخ، أما الإسلام فإنه يتجاوز هذا المنطلق الذي فرضته الثقافة الغربية في التعايش مع الآخر وعياً وممارسة، لأن الاعتراف بالآخر ليس إشكالاً اقتضته تحديات المرحلة الراهنة وإنما هو جزء من عقيدة المسلم، وأساس من أسس دينه التي علمته أن الإنسانية واحدة لا تتجزأ، وأن الله تعالى أراد للناس أن يكونوا قبائل وشعوباً متنوعة ليتعارفوا، وليحققوا التفاعل المتحضر والعيش الآمن داخل مساحات شاسعة وبيئات مختلفة، إن الأمة الإسلامية من حيث هي أمة الوسطية، شاهدة وكونية، لا تنفي عطاء ونتاج الحضارات، وعلاقتها مع الحضارات ليس علاقة صراع ونفي الآخر، بل لاستيعابه في إطار مبدأ التعارف والتكامل في أفق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كقيم إلهية توجّه البشرية إلى المُثل العليا الحقيقية.

وهنا لابد من أن نبين كيفية علاقة الإسلام بالأخر من خلال المحاور التالية:

١. العلاقة مع الآخر في ضوء الوسطية الإسلامية:

مفهوم الآخر:

المعنى العام **لمفهوم الآخر** هو الغير، أي المختلف وكانوا يطلقونه على الأشياء، وأيضاً الحالات المعنوية.

والغير: هو أحد تصورات الفكر الأساسية، ويراد به ما سوى الشيء مما هو مختلف أو متغير عنه، ويقابل الانا ومعرفة الغير تعين على معرفة النفس.

فالنظرة الإسلامية للعالم لا تعتبر التعدد والتنوع البشريين من قبل الحوادث التاريخية أو الانحرافات الشخصية أو العيوب الإنسانية، بل تعدهما مظهراً من تدبير الله تعالى للعالم، وسنة من سنن الله تعالى في الكون، ولو شاء الله تعالى لخلق الناس على نمط موحد من الأفكار والمشارب، والأهواء والأذواق، ولكن حكمته سبحانه اقتضت اختلاف البشر وتعددهم في الكون إزاء سموه ووحدانيته، وهو ما أكدّته مجموعة من آيات الكتاب الحكيم، كما في قوه تعالى:**(لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتاكم).**

٢. أسس وضوابط العلاقة مع الآخر (نظرياً وتطبيقياً):

أ ـ المستوى التنظيري:

ظهر الإسلام الذي اعتبر في كل تشريعاته وتنظيماته ومواقفه الفكرية الإنسانية أساساً لدراسته كل المواقف والنزاعات والخلافات، في زمن الإعتراف بحق الآخر دينياً وحضارياً، وقد سجل التاريخ البشري هذا الإشكال المتبادل للآخر في الفكر والواقع والممارسة والتطبيق.

فمفهوم الآخر في **الحضارة الفرعونية** كان قائماً على أساس التفاوت الطبقي بين الحكام والعبيد، وكانت العلاقة بين فرعون ورعيته قائمة على تكريس نظام عبودية الآخر ونفيه وإبادته، وفي الحضارتين الإغريقية والرومانية وبقدر ما أنتجتا من علوم ومعارف ذات قيم إنسانية، تؤكد على ضرورة أن يعيش الإنسان وسط أقرانه وكفاحه من أجل الشعور بحب الآخرين والإحساس بقيمة الحياة في وسط جماعة، وبعد مجيء **الديانة اليهودية** تمّ تجديد العلاقة مع الآخر المغاير، من خلال **تطويع النص الديني** وإغنائه بمعايير أثبتوا بموجبها أنهم شعب الله المقدس: **"لأنك شعب مقدس للرب إلهك"** فغذت تلك النصوص نمو الوعي العرقي بفكرة الشعب المختار، الجنس المتفوق على الآخر، وتحول هذا الوعي العنصري إلى درجة بات ظنهم يوحي لهم بأنهم خلقوا من عنصر الله، أما بقية الشعوب (الآخر) فمخلوقات حيوانية سخرها الله تعالى لخدمتهم، وعلى ضوء ذلك أمر عزرا بتطبيق الاصطفاء العرقي وفصل الآخر الغريب، **"وكل أولئك الذين اتخذوا زوجات أجنبيات طلقوهن مع أولاًدهن"** فهذا الرفض المطلق للآخر تجاوز البعد العرقي لجهة رفض دم الآخر بالزواج، لتشمل أيضاً رفض ديانته وثقافته وصور سلوكه.

وبالنسبة **للديانة المسيحية** فإنها قربت المؤمنين بها إلى الزهد والانقطاع عن الحياة الدنيا وشؤونها، وتركت (الآخر/الغير) منضوياً تحت **لواء الرهبانية والزهد،** بعيداً عن مملكة الرب ولا يستحق الدخول فيها، وبالتالي فهو محروم من غفران الكنيسة، ومطرود من مملكة الرب، فتعاليم السيد المسيح تقول: **ما أعسر دخول ذوي الأموال إلى ملكوت الله لأن دخول جمل من ثقب إبرة أيسر من أن يدخل غني إلى ملكوت الله"** وبذلك ثم تقعيد المقولة التاريخية المسيحية [اترك ما لله لله ، وما لقيصر لقيصر] على أساس أن الآخر/الداخلي الذات الخارج عن سلطة الكنيسة، والآخر/ الخارجي هو من ينتمي لديانات أخرى، وبالأخص الدين الإسلامي الذي يبسط نفوذه إلى الفضاء المسيحي نفسه، فتوجت العلاقة به (بالحروب الصليبية) حروب الفرنجة، كان هذا هو واقع حدود التعامل مع المخالف في العالم وموقف أصحاب الديانات والحضارات مع الآخر، قبل مجيء الإسلام، إقصاء، وإلغاء، وإبادة، واضطهاداً، قوله تعالى: **(إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون).**

ب ـ المستوى التطبيقي :

إن منهج الحوار المؤسس على مفهوم الحرية التي يعتبرها الإسلام قيمة كبرى، لاتصالها بغريزة الإنسان وطبيعته وفطرته، فهي حق أساسي من حقوق الإنسان يلامس عقيدته، وانتماءه وفكره وشعوره وطقوسه وتراثه، بها تتشكل شخصيه وكرامته، وتتحدد مسؤوليته في بناء مجتمعه، والحفاظ عليه من النزاع القائم على رفض سنة الإختلاف.

لهذا السبب انتقل بنا القرآن الكريم من المستوى النظري في الإعتراف بالآخر إلى المستوى التطبيقي العملي، ليعلمنا أن مفهوم الحوار في الإسلام له معايير وضوابط وأصول ينبغي الالتزام بقواعدها للتحاور مع المخالف وفتح العلاقة معه، وقد وردت صور متعددة لهذا التوجيه الرباني عبر قصص الانبياء وفي تاريخ الدعوة الإسلامية، كما وردت في السنة النبوية العديد من التوجيهات والتعاليم النبوية التي ركزت مبادئ الحرية وأسست للمنهج التربوي الأخلاقي الذي سار عليه الصحابة الكرام .

كما في قوله تعالى: **(قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله فإن تولوا فقل اشهدوا بأننا مسلمون)**، فنص الآية واضح في أمر المسلمين بالمبادرة إلى دعوة الآخر المخالف عقدياً إلى مائدة الحوار للبحث ولمدارسه، كما علّم أنبيائه وأرشدهم إلى أفضل السبل وأنجح الطرق لإدارة الحوار النافع المثمر، الذي يرتفع بمستوى التفكير إلى نور المعرفة واليقين، فيتبين الحق ويتضح الرشد.

هكذا سنَّ الله تعالى لعباده أصول وآداب التعامل مع المخالف، ولم ينكر عليه حق التعامل بالأسلوب الأمثل في محاورته أو دعوته أو مناظرته وجداله، ولذلك لا يمكن الحديث اليوم عن حوار مثمر وفعال مع الآخر بمعناه الإسلامي في غياب الالتزام بآداب الدعوة الوسطية الإسلامية التي أسسها القرآن الكريم على قاعدة منهج الحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالحسنى.

١. الأسس الإسلامية للعلاقة مع الآخر:

أ ـ الكرامــة الإنسانيــة:

إذا كان احترام الآخر لوناً وعرقاً، وجنساً، ولغة وثقافة، يشكل قاعدة من قواعد السلوك الديني في الإسلام، فإن احترامه كما هو عقيدة وإيماناً هو احترام لمبدأ حرية الاختيار التي تعتبر منحة إلهية، فضّل الله تعالى بها الإنسان الذي خلقه من طين على الملائكة الذين خلقهم من نور، إذ قال تعالى **(وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون* وعلم آدم الأسماء كلها)**.

فهذا تكريم عظيم من الله تعالى لآدم امتن به على ذريته، حيث فضله على الملائكة بالمعرفة والعقل، فكان العقل محل الشرط ومناط التكليف، فالإنسان هو المخلوق المكرم الحر المسؤول المختار، حيث لا مسؤولية بدون حرية، المؤهل لحمل الأمانة التي عجزت عن حملها السماوات والأرض والجبال، فهو سيد الكون خلقه الله تعالى في أحسن صورة **(لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم)**، ونفخ فيه من روحه، وسخر له ما في الكون لينهض بالأمانة والمسؤولية التي أناطها الله تعالى به، ليقوم بأعباء الاستخلاف الإنساني في عمارة الأرض، وفقاً للمنهج القرآني، وبذلك استحق الإنسان مركز السيادة في الأرض.

مما تقدم يتضح أن المفهوم الإسلامي للكرامة الإنسانية، يتسم بخاصتي الشمولية والتعميم بحيث لا يستثني عنصر دون آخر، ولا يختص جنس دون جنس، وبذلك يتساوى الإنسان في الحقوق مع أي إنسان آخر بقطع النظر عن اختلافه في اللون الجنس أو العقيدة أو الانتماء أو الثقافة. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الكرامة الإنسانية المكفولة بحق الحرية الفكرية الحرية الدينية، لا يكمن أن تسموا وترتقي مجتمعياً وعالمياً بين بني الجنس البشري، من دون اعتماد لغة الحوار، وإشاعة قيم العدالة والمساواة والحقوق، لضمان استمرارية الحفاظ على مستوى التكريم الإنساني بنفس القيمة المعيارية التي أقرها القرآن الكريم بعشرات القرون، قبل تقريرها من قبل مواثيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ب ـ وحــدة العنصر البشري:

إن الإسلام وخلافاً للديانات السماوية التي سبقته، جعل العنصر البشري واحداً، فالناس في ظل النظام الإسلامي وحدة متماسكة عبر العالم، مهما اختلفت ألوانهم وأجناسهم وأعراقهم، أصلهم واحد يلتقون على أرضية مساواة النفس الواحدة، تذوب فيها فوارق الحدود الجغرافية، وصراع القوميات والأجناس والنعرات، وتتوحد قيمتهم على كلمة التقوى التي جعلها القرآن الكريم ميزان التفاضل بين الناس وهذا معنى قوله تعالى: **(يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثّ منهما رجالاً كثيراً ونساء)** لقد أكّد القرآن الكريم على مبدأ تساوي كافة النوع الإنساني في الخلق، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو اللون أو الأصل، وجعل التعارف سبيلاً للتقارب الإنساني في إطار وحدة الأصل، والتعارف غايته التقارب لا التباعد، الحوار لا التنافر، الاختيار لا الإكراه، التعاون على البر والتقوى لا الصراع والتصادم، فهذا الخلق والجعل والتعارف كلها تكوينية، قائمة بحقيقتها على التقوى والتقرب من الله سبحانه.

ج ـ الحــرية والعدالــة:

إذا توفرت الحرية والعدالة توفرت عناصر الاجتماع البشري على قاعدة التعارف الذي يحافظ على الاستقرار، ويعمق أسباب التواصل والتعاون، فلا تعارف ولا حوار بدون حرية وعدالة، وهذه القيم والمبادئ هي التي تخلق عند الإنسان القابلية والاستعداد للاعتراف بوجود أوجه التنوع المختلفة بين الأفراد والجماعات والشعوب والأمم، ولنا في التجربة النبوية خير مثال ونموذج على ذلك، إذ أن المواطنة التي شكلها رسولنا الكريم في مجتمع المدينة، اعتمدت بالأساس مبدأ الحرية والعدالة، ولم تلغ التعدديات والتنوعات، وإنما صاغ دستوراً وقانوناً يوضّح نظام الحقوق والواجبات واحترام الخصوصيات، ويحدد وظائف كل شريحة وفئة، ويؤكد على نظام التضامن والعيش المشترك. فبلور صلى الله عليه وسلم بذلك استراتيجية تقوم على قاعدة مأسسة الحريات في إطار القوة الوحدوية، للاستفادة من كل الإمكانات والقدرات والطاقات، بعيداً عن أجواء الاضطهاد، ومصادرة الحقوق والحريات، فرسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم كان يعلم أن المجتمع الاستعبادي والمغلق، لا يمكن أن تنمو في محيطه قيم الحرية والعدالة والتسامح والانفتاح والتواصل.

ومن هذا المنطلق ارتأينا وجوب تقديم **العناصر الضابطة لأجواء الحوار الملائم لربط العلاقات الهادفة**، والوصول بها إلى مستوى القناعات المختلفة، والمنفتحة على بعضها البعض التي تعمق إيمان الناس، وترسخ المفاهيم القرآنية الناظمة لمبادئ الحرية والعدالة، ومسؤولية الاستخلاف في نفوسهم سلوكاً ومنهجاً وعملاً:

أولاً : العنـاصر الذاتيـــة:

أ ـ مؤهلات أطراف الحوار المعرفية:

ويقصد بها جملة المعارف والعلوم المحصلة من قبل الأطراف المتحاورة، والتي ينبغي أن تكون ضابطة لماهية الأفكار والمعارف الخاصة بموضوع ومحل الحوار، ومعلوم أنه إذا كان من الحق ألا يمنع صاحب الحق عن حقه، فمن الحق ألا يعطى هذا الحق لمن لا يستحقه، كما أن من الحكمة والعقل والأدب في الرجل ألا يعترض على ما ليس له أهلاً، ولا يدخل فيما ليس هو كفؤاً، لأن الجاهل بالشيء ليس كفؤاً للعالم به، وقد قرر هذه الحقيقة سيدنا إبراهيم عليه السلام في مقام محاجته لأبيه حين قال: **(يا أبت إني قد جاءني من العلم ما لم يأتك فاتبعني أهدك صراطاً سوياً).** كما أكدّها موسى عليه السلام حين قال للعبد الصالح (هل أتبعك على أن تعلمني مما علمت رشداً) فلا بدّ إذن من التأهيل العلمي المتخصص لمن يريد الدخول في دائرة الحوار، وذلك بمراعاة امتلاك كل أطراف الحوار ثقافة دينية، فكرية وسياسية عامة، منفتحة على كل قضايا وشؤون الإنسان والحياة، وأن يتزود كل طرف من المحاورين بالمعارف الدينية والفكرية والتاريخية، متعددة المشارب والاتجاهات كي يكون على صلة بواقع الحوار وبطبيعته واتجاهاته وسياقاته المختلفة، ويتمكن من مواصلة الحوار بتقديم الحجج الدامغة، والأدلة اليقينية أمام الأطراف المخالفة، وقد نرى في واقعنا الكثير ممن يمارسون هذا الدور العكسي، ويحركون بعض المفاهيم الفكرية المغلوطة، والتي تعبر عن ضعف عام في بنيتهم المعرفية، وجهل واضح في فهم واستيعاب مضامين الفكرة الأساسية للحوار.

ب ـ مؤهلات أطراف الحوار النفسية والسلوكية:

إن تمهيد الأجواء الملائمة لتفعيل مشاريع الحوار عملياً على أرض الواقع، ليس بالأمر السهل كما يتوقع البعض، وذلك لما يتطلبه الدخول في التجربة من متطلبات منهجية، وضوابط سلوكية وقيم أخلاقية، تتحكم بشكل مباشر في المؤثرات الداخلية النفسية والاجتماعية لمن يرشح للقيام بهذا الدور، فنحن مدعوون من قبل ديننا الإسلامي إلى إيجاد وتوفير أرضية نفسية واجتماعية، لإفساح المجال لحرية التعبير، وتفهم وجهات نظر المخالفين، لكن نحن بحاجة إلى استقراء الذات قبل الحديث عن إطار للحوار مع الآخر، وذلك لأن إشاعة مفاهيم الحرية، وقيم العدالة والوسطية كما أقرها المنهج القرآني الكريم لا تتحقق بتنظير الكُتّاب والمؤلفين، ولا تُفعل بتوصيات الندوات والمؤتمرات، ولا تستثمر بحوارات المفكرين والحقوقيين والأدباء، وإنما تحتاج للانطلاق بوعي منفتح على الحياة كلها والإنسان، إلى إعادة الوقوف مع الذات، ومسائلتها عن مدى سعة قدرتها وطاقاتها لاستيعاب وجود الآخرين، لأن المشكلة ليست مشكلة العربي والمسلم في التسامح مع غيره، بقدر ما هي مشكلته أولاً وقبل كل شيء في التسامح مع نفسه وأبناء جلدته وقومه ودينه، لذلك ينبغي على المحاور اللبيب طالب الحق أن ينأى بنفسه عن أسلوب الطعن والتجريح والسخرية، وألوان الاحتقار والإثارة والاستفزاز، لأن كسب القلوب مقدم على كسب المواقف، فقد يقحم المحاور ذا السلوك الانفعالي العصبي خصمه بالحجة والدليل الدامغ، لكنه لا يقنعه بأسلوبه الفظ. فأسلوب التحدي بالإيذاء النفسي لا يولد إلا المزيد من الغيظ والحقد والحنق، ويمنع التسليم والإذعان ولو وجدت القناعة العقلية. لقد رسّخ القرآن الكريم قضية التفكير المستقل في الجو المعتدل والهادئ، ودعا الجميع إلى ممارسة ذلك والانفصال عن الفعل الحماسي والانفعالي، وربط ذلك بهدوء العقل وسلامة الفكرة الحقيقية من خلال ضرورة عقلنة العاطفة، وإلباسها رداء العقل والتفكير الواعي الناضج.

ثانياً ـ العنــاصر الموضــوعية:

أ- ـ تحرير مضامين الحوار وموضوعاته:

إن تحرير محل النزاع، وتشخيص أبعاده هو أهم شرط ينبغي اعتماده قبل الدخول في أي شكل من أشكال الحوار، إذ من المفروض أن تكون جميع الأطراف المتحاورة على علم بماهية الموضوع مدار الحوار، مع وجوب تحديد سياق وإطار محور الفكرة ومحدداتها العامة، التي يريد إثباتها أو نفيها، لأن الجهل بطبيعتها يحوّل مسار الحوار إلى أجواء مشحونة تعمها انفعالات نفسية تترجم بأساليب السب والشتم والقدح، والإهانة مما يعقد مناخ الحوار، كما في قوله تعالى: **(ها أنتم حاججتم فيما لكم به علم فلم تُحاجّون فيما ليس لكم به علم والله يعلم وأنتم لا تعلمون)** وهذه الآيات تبين بجلاء المنهج القرآني في التأصيل لعناصر شروط الحوار، وتأخذ كل من يدخل دائرته من دون التمكن من آليات المعرفة بسياقه والإحاطة بموضوعه، بيد أن هذه المواجهة إذا لم يلتزم فيها المثقف منا اعتماد أصول ضوابط وشروط آداب الحوار، فقد يتحول توضيح الأفكار وعرضها على المخالف إن كان محلياً أم عالمياً إلى إثارة أجواء مشحونة بالتوتر الفكري والنفسي والكلامي،

وتنأى الجهود المبذولة لتعزيز القيم والمبادئ الدينية المشرقة عن بعدها الشهودي الحضاري لتتحول إلى مجرد مهاترات إقصائية وإلغائية، تلبي رغبة الاستعلاء الذاتي من موقع الغلبة والتعصب للرأي، وشكل من أشكال الترف الذهني، وتنمية الشعور بالغرور والاستعلاء الذاتي على الآخر.

ب ـ تحديد أسلوب الحوار مع الآخر :

يُبدي الإسلام اهتماماً بالغاً بأسلوب الحوار لضبط العلاقة مع الآخر، حيث تحصل النتائج المرجوة في تمتين روابط الأخوة ووشائج المحبة بين بني البشر، وقد قدم الماوردي معالجة أخلاقية واسعة لتحديد أسلوب الحوار فربط فضيلة التسامح في الحوار بالمروءة (التي هي حيلة النفوس وزينة الهمم، فالمروءة مراعاة الأحوال إلى أن تكون على أفضلها حتى لا يظهر منها قبيح عن قصد ولا يتوجه إليها ذم باستحقاق) .

ويؤكد العامري على أن الإختلاف يؤدي إلى الجدل، والجدل يقود إلى التعادي، وهذا التعادي هو سلم العصبية، والعصبية هي الداء العضال، وبحسب العامري **هناك أربعة أسباب تؤدي إلى الاختلافات في كل الأديان، وإن كانت موافقة للحق وهي:**

أولاً: أن يُعجب المتدين بعقله، ويغتر بذكائه، فيُركّب نوعاً من المقاييس الفاسدة، فينتج نتيجة كاذبة، وهو يخالها صادقة، فيعقدها ديناً، ويدعو الناس إليها جهلاً.

ثانياً: أن يولع الإنسان من نفسه بالإغراب ويستهتر.

ثالثاً: أن يكون قصد الإنسان عناد جميع ما يسمع من الأقوال الصادقة والمذاهب الحقيقية، وأن يتبع أبداً الآراء المسترذلة التي تنخدع بها طبقات العامة.

رابعاً: أن يعتمد تزييف الدين بالتعصب والمجادلة ويركن إلى الأخبار المزورة وينسبها إلى أئمة الحديث او إلى العلماء الاعلام احتيلا منه للنكاية فيما أبغضه، وأحب الانتقام منه.

٢. الممارسة العملية لأسس وضوابط العلاقة مع الآخر في المجتمع الإسلامي:

لقد كفل الإسلام لغير المسلمين في المجتمع الإسلامي حقوقاً تمتعوا بها طوال التاريخ الإسلامي، وهي حقوق شملت صيانة وحماية أرواحهم وأعراضهم وأموالهم، كما ضمنت لهم حرية العقيدة وممارسة الشعائر والشرائع في مجال الأحوال الشخصي (الزواج الطلاق النفقة الميراث) وقد أباح الإسلام لهم حق مصاهرة المسلمين بالتزوج من نسائهم، وأكل ذبيحتهم **(اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنين والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم)** وهي إباحة تأسس لشرعنة علاقة الاندماج الكلي في المجتمع الإسلامي، بروابطه الاجتماعية الواسعة، وعلى قاعدة المنهج القرآني في رسم حدود العلاقة مع غير المسلمين **(لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين)**.

التحديات التي تواجه المسلمين في المجتمعات الغربية

بات وضع المسلمين في الغرب - من وجهة نظر مفكري الدول الغربية وساستهم- يشكل تحدياً حضارياً صارخاً يقوّض دعائم المفاهيم الغربية التي يعتزون بها، ويزلزل المثل العليا التي شيّدت على أساسها مظاهر حضارتهم، ونسجت بخيوطها طبيعة علاقاتهم الاجتماعية، وصبغت بصبغتها مظاهر حياتهم العامة والخاصة.

لقد روى مداد أقلام الكثيرين من مفكري الغرب بذرة الحقد على المسلمين لتنمو وتكبر وتثمر الرعب من كل شيء يمت إلى الإسلام بصلة، فكانت ثمرة (الإسلامو فوبيا) هي الثمرة المرة التي تذوقها الغربيون وظنوها من ثمرات الإسلام والمسلمين، غير مدركين أن المسلمين يتعرضون لموجات متتالية من التشويه والتحقير والإهانة والاستعلاء، وما كتابات (دانيال بايبس) مؤسس نظرية **الرعب الإسلامي** في صحيفة (نيويورك صن وجيروزالم بوست)، وما بثّ فيهما من سموم فكرية منذ عقد من الزمن، محذّراً الأميركيين والأوروبيين من خطر المسلمين (وأسلمة) المجتمعات الغربية، وبالتالي وجوب التخلص منهم، إلا مثالاً من أمثلة كثيرة تعكس مدى التعمية المتعمدة التي ينتهجها ساسة الغرب على شعوبهم، فالأحزاب السياسية أصبحت تتبنى سياسة التضييق على المسلمين وكتم أنفاسهم، والنيل من شعائرهم ومعتقداتهم، فقد طالب (حزب الشعب الدنماركي) بترحيل المسلمين من البلاد، وكذلك الأمر بالنسبة للحزب (الاشتراكي الليبرالي)، وفي هذا الشأن أصدر مركز الأهرام للدراسات تقريراً عن أوضاع المسلمين في أوروبا لعامي (٢٠٠٤م- ٢٠٠٥م) أكد هذا التقرير الحملة المسعورة من قبل الأحزاب والجمعيات الأوروبية اليمينية على المسلمين هناك، حيث جعلت هذه الأحزاب أبرز أهدافها طرد المسلمين، وأضاف التقرير أن المشاعر العدائية برزت بوضوح في وسائل الإعلام الفرنسية والقنوات التلفزيونية حيث تعمدت إبراز الإسلام بصورة مشوّهة مملوءة بالمغالطات، ولقد حذّر الخبير الاستراتيجي الأميركي (صمويل هنتنجن) من تنامي المد الإسلامي في الغرب من خلال استقرار الجاليات الإسلامية واستيطانها.

لم يقتصر الأمر على الجمعيات والأحزاب إذ تعداها إلى الرؤساء والرموز الدينية، فتصريحات بابا روما ما زالت تقرع آذان المبهورين بحوار الأديان من (علماء ومفكرين إسلاميين). وتصريحات (سركوزي) واستصداره القرارات المتعلقة بمحاربة الحجاب ما زالت حلقاتها تتوالى تباعاً، وإقرار غالبية الشعب السويسري بمحاربة المآذن تعكس الصورة الناصعة للموقف الذي يجب أن يتخذه المسلمون في جميع بقاع المعمورة حيال هذه الحرب المسعورة على المسلمين هناك.

لقد عزا الكثيرون من ساسة دول الغرب ومفكريهم هذه الأمواج العاتية إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وتبعهم بكل أسف بعض (المفكرين المسلمين)، والحق أن تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر لم تكن سوى الشعرة التي قصمت ظهر البعير المثقل والمثخن بأحمال تراكمت بعد صحوة

إسلامية عالمية أبرزت تفوق الحضارة الإسلامية على الحضارة الغربية، وجعلت المسلمين هناك يظهرون مشاعر الاعتزاز بشعائر دينهم من خلال التمسك بها والتفاخر بسموّها.

إننا لا نتحدث اليوم عن تواجد المسلمين في أوروبا كتواجدهم يوم انطلقوا فاتحين وحاملين مشاعل الهداية لأهل تلك البلاد، حيث دانت لهم الشعوب واستظلوا بأفياء حكم إسلامي ملأ الأرض عدلاً ونوراً من الأندلس إلى مشارف روما وفينا، ثم ترك المسلمون بعدها آثاراً شامخة تعكس مدى الارتقاء الذي شاد المسلمون صروحه بعد أن أرسوا أسسه وأصوله.

كما أننا لا نتحدث عن تواجد إسلامي مغلوب على أمره عاشه الجيل الأول من المهاجرين إلى بلاد الغرب، حيث لجأ أكثر من (مائة وخمسين ألفاً) من المسلمين عقب سقوط الأندلس إلى جنوب فرنسا، أو ما تبع اتفاقيات إيفان عام ١٩٦٢م، من استقرار أكثر من مليون مسلم جزائري في فرنسا، أو استقطاب العمال من أفريقيا للعمل في المصانع الفرنسية؛ لأن واقع المسلمين المتردي في تلك الأيام قد جعل المفكرين الأوروبيين يتوهمون إمكانية اندماج هذه الجاليات وذوبانها في نهر يتدفق حيوية فكرية وهميّة كان يعيشها مفكرو الغرب وساستهم انعكس بريقها على الشعوب الإسلامية في تلك البلاد، ثم تعداها ليبهر عيون الأمة الإسلامية في بلاد المسلمين.

إلا أن جهود المخلصين العاملين قد أعادت للأمة ثقتها بدينها وعقيدتها، فنبذت ما عداها من عقائد وقيم وأفكار، واستخفت بما خالفها من أنظمة وأحكام، وعادت تلتمس طريق نهضتها وعزتها على أساس دينها النقي الصافي المبلور الخالي من كل محاولات الخلط والمزج والدس بحجج واهية تم إدراجها ضمن ما يسمى بالقواسم المشتركة، وبالتالي كانت ردة الفعل الغربية انفجار قنبلة محشوّة بالحقد والبغض والعداء، قال تعالى: (**قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ)** [آل عمران ١١٨].

ولم يكتفِ هؤلاء بذلك بل وضعوا آليات للدمج يشارك من خلالها المسلمون في بناء المجتمعات الغربية عن طريق العمل المؤسسي، مقررين أن لا مستقبل لهؤلاء المسلمين إلا مستقبلاً واحداً هو مستقبل الدول الأوروبية التي يعيشون فيها، ناسين أو متناسين أن المسلمين حملة رسالة إلى العالم أوجب الله عليهم فيها أن يحملوا الإسلام كاملاً لغيرهم من الأمم والشعوب ليخرجوهم من الظلمات إلى النور، وبأنهم أمّة واحدة من دون الناس.

في خضم هذه المتغيرات التي انقلب فيها السحر على الساحر، ورفض المسلمون فيها أن تمتهن شخصيتهم الإسلامية وتذوب في مستنقع الأفكار الغربية، وبالتالي تصبح جزءاً من النسيج الاجتماعي لتلك الدول؛ طرحت سياسة دمج الجاليات الإسلامية في المجتمعات الغربية، **وللوقوف على أبعاد هذه السياسة وما ترمي إليه لا بد من التركيز على الملاحظات التالية.**

أولاً: إن الذي أذكى روح الصراع مع المسلمين هم ساسة الغرب ومفكروهم عندما وجدوا أنفسهم عاجزين أمام مد إسلامي جامح يطال كل المسلمين، بل ويتعداهم إلى غيرهم من الأوروبيين الذين يدخلون في الإسلام بشكل لافت للنظر، وبالتالي فإن سياسة تأجيج هذا الصراع ليست عابرة قد تزول بتملق أو مداهنة أو ابتداع قواسم مشتركة.

ثانياً: إن سياسة دمج الجاليات الإسلامية في المجتمعات الغربية قد تم إعدادها في المطابخ الأوروبية من قبل نفس المفكرين الغربيين وساستهم ولكن بقناع آخر، فهم بلا شك يدركون حاجة

أوروبا التي غاصت أقدامها في وحل الشيخوخة إلى الأيدي العاملة الشابة، إلا أن وجودها يجب أن يحاصر بإطار من التخويف والتهويل والكبح أحياناً، وبسياسة التذويب والدمج والتخلي عن القيم والمبادئ والأفكار أحياناً أخرى، فتضافرت جهودهم بتنسيق مع الأنظمة في البلاد الإسلامية مع جهود أرباب حوار الأديان السائرين ضمن سياسات هذه الأنظمة التي تأتمر بأمر الغرب لكبح جماح المسلمين، وابتداع دين إسلامي المظهر، غربي الجوهر، وبالتالي فإنه **قد بات واضحاً أن السياسة الغربية المتعلقة بالمسلمين هناك تطير بجناحين غربيين:**

١- : جناح الدمج وفقدان الهوية.

٢- جناح الحقد والتخويف بالطرد.

ثالثاً: لقد كان لسياسة الحرب على الإرهاب التي أعلنها بوش الابن الأثر في نفوس هؤلاء فآزروه ونصروه بإصدار الفتاوى التي تتماشى مع محاربة الإسلام السياسي، وتوجب إظهار الذلة والصغار من المسلمين للكافرين في البلاد الإسلامية والغربية، بل وتجعل للكافرين على المؤمنين سبيلاً، والله تعالى يقول **(وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا)** [النساء ١٤١]. ظانين أن أميركا وأوروبا تحاربان تياراً إسلامياً أصولياً واحداً له معالم بارزة، والحقيقة أن هذه الدول تحارب كل ما يبرز المسلمين بأنهم أمّة من دون الناس وصدق الله العظيم **(إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ)** [الأنبياء ٩٢] وأن هذه الدول لن يهدأ لها بال طالما أن المسلمين هناك متمسكون بإسلامهم الحقيقي.

رابعا: إن دعاة حوار الحضارات المنظرين لسياسة الدمج قد تخلّوا عن الإسلام كمشروع سياسي عالمي يجب أن يطبقه المسلمون في جميع شؤون حياتهم، وأن يحملوه لإخراج العالم من الظلمات إلى النور، ولذلك ساروا في ركب الحكام الذين يسوسون الناس بغير ما أنزل الله، وبالتالي انتهجوا سياسة التشكيك في الثوابت الشرعية التي تتعارض مع سياستهم، لقد أقروا سياسة دمج الجاليات الإسلامية، ثم عمدوا إلى ليّ أعناق الأدلة لتنسجم مع ما ذهبوا إليه، بل وصل الأمر بهم إلى إهمال الأدلة والأخذ بفقه الواقع وفقه الموازنات.

أمام هذه التحديات الجسام يقع على كاهل المسلمين في أوروبا دور كبير في إرساء دعائم المشروع الإسلامي العالمي المتمثل بإقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية التي بشر بها رسولنا الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، ويكون ذلك من خلال:

أولاً :أن يعتزّ المسلمون في البلاد الأوروبية بعقيدتهم وأحكام دينهم، وأن يظهروا هذا الاعتزاز ويبينوا لغيرهم من الشعوب في بلاد الغرب أن لا نجاة للبشرية من الرأسمالية الجشعة التي سلبت الشعوب وقتلت الأطفال والشيوخ وامتهنت الكرامات وتنكرت للقيم والمثل التي وضعها مفكروها إلا الإسلام، ضاربين عرض الحائط توصيات دعاة الدمج المتمثلة بإظهار التذلل الفكري لأهل العقائد الباطلة واسترضائهم، وصدق الله العظيم إذ يقول: **(وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا)** [الإسراء ٧٤] ويقول سبحانه **: (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ)** [القلم].

ثانياً: عليهم أن لا يأبهوا لردّات الفعل عند السياسيين الغربيين طالما أنهم ينتهجون الأسلوب الفكري ودحض الحجة بالحجة .والإتيان بالدليل والبرهان بعيداً عن أي عمل مادي، اقتداءً بالرسول عليه الصلاة والسلام.

ثالثاً: أن يتواصلوا مع أمتهم في البلاد الإسلامية معتبرين تواجدهم في الدول الغربية تواجداً طارئاً عرضياً فرضته ظروف قاسية ومؤامرات مبرمة من ساسة الغرب وحكام المسلمين وبطانتهم، وبأن هذه الظروف زائلة عما قريب إن شاء الله حين تأخذ الأمة زمام أمورها وتساس ذاتياً من أبنائها المخلصين، ولعل لهؤلاء المسلمين دوراً هاماً في عملية دمج الأقطار المختلفة إلى دولة الخلافة حال قيامها، كونهم من سائر بلاد المسلمين التي مزّقتها الحدود المصطنعة وقسّمتها إلى دويلات.

رابعاً :أن يدركوا أن دعوتهم للاندماج في المجتمعات الغربية دعوة مشبوهة، ولدت من رحم المفكرين الغربيين، وتبناها حكام المسلمين، وسوّقها بعض العلماء والدعاة على غير هدى وبصيرة ووعي سياسي وشرعي، وأن عمل هذه الجاليات الأصلي يجب أن ينصبّ على بناء دولة الإسلام والنهوض بها حال قيامها، وبالتالي فإن على العلماء في كافة التخصصات، وعلى الخبراء الذين اكتسبوا المهارات المختلفة أن يكونوا على أهبة الاستعداد للنهوض بدولتهم -دولة الإسلام- وأن يكونوا مهيئين لهذا الدور بشكل دائم خاصة وأن الفرج بإذن الله قريب.

خامسا: أن يدركوا أنهم يشكلون ذخراً لأمتهم إذا ما ملكت زمام نفسها وتخلصت من ربقة الهيمنة الغربية، وأن رسالتهم في الحياة هي خدمة الإسلام والمسلمين لا خدمة الكفار والنهوض بمجتمعاتهم، خاصة وأنهم اعلنوا على المسلمين العداء، ودعموا أعداء الله اليهود، وأمدوهم بكل أسباب القوة والمنعة، واحتلوا الكثير من بلاد المسلمين، وسلبوا النفط والمعادن والخيرات، فلا بد من ترك هذه البلاد لتتدبر أمرها بنفسها.

التوزيع الجغرافي للمسلمين في الغرب

عند الحديث عن الإسلام يميل البعض الى الاستنتاج بشكل فوري بأن الأغلبية المسلمة تتمركز في الدول العربية وشمال أفريقيا، وهذا أبعد ما يكون عن الواقع، سوف نبين في أدناه التوزيع الجغرافي للمسلمين في الغرب وحسب لغة الارقام وبالنسب المئوية، وكذلك حسب أماكن سكناهم وتواجدهم وكما يلي:

التوزيع الجغرافي للمسلمين حسب النسب المئوية:

١. أقل من ١٥٪ من المسلمين هم من العرب، أما العدد الأكبر فهو يتمركز في منطقة آسيا والمحيط الهادئ حيث يشكلون ٦٢٪ من إجمالي عدد المسلمين في العالم، وفي الواقع هناك أعدد أكبر من المسلمين في الهند وباكستان (٣٣٤ مليوناً) من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معاً (٣١٧ مليوناً).
٢. أما منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا تملكان أكبر كثافة سكانية مسلمة؛ إذ إن ٩٣٪ من أصل ٣٤١ مليون شخص يسكنها هم من المسلمين، وذلك مقارنة بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث يشكلون ٣٠٪ من إجمالي السكان مقابل ٢٤٪ لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.
٣. ١/٥ من المسلمين يعيشون باعتبارهم أقليات في دول غير مسلمة، أما إندونيسيا فتضم أكبر عدد من المسلمين حالياً، ولكن بحلول العام ٢٠٧٠ فإن الهند ستتجاوزها، وسيصبح عدد المسلمين فيها بالحد الأدنى ٣٠٠ مليون مسلم.

التوزيع الجغرافي للمسلمين حسب القارات وبلغة الارقام:

١. يبلغ عدد المسلمين في أفريقيا (١،١٤٨،١٧٣،٣٤٧).
٢. يبلغ عدد المسلمين في آسيا (٤٤٧،٠٤٢،٨١٥).
٣. يبلغ عدد المسلمين في أوروبا (٤٩،٥٤٥،٤٦٢).
٤. يبلغ عدد المسلمين في الأميركتين (أميركا الشمالية والجنوبية)(٩،٧٠٤،٠٦٢).

يقارب تعداد المسلمين في العالم المليارين، أكثر من ثلثيهم يسكنون البلاد الإسلامية، والثلث الباقي (الأقليات) يقيم في دول غير إسلامية، أو دول يمكن اعتبارها إسلامية ولكنها لم تنضم بعد إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، مثل البوسنة والهرسك، أو دول لا تعتبر نفسها إسلامية رغم أن المسلمين يشكلون فيها أغلبية، مثل أريتريا وأثيوبيا، **والأرقام الواردة هنا تخص الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وعددها ست وخمسون دولة.**

١. تبلغ مساحة العالم الإسلامي حوالي ٣٢ مليون كم٢ أي ما يقارب ربع مساحة اليابسة البالغة حوالي ١٤٩ مليون كم٢، وتحيط به حدود برية تقدر بحوالي ١٦٨،٧٦٠ كم.

٢. أكبر دول العالم الإسلامي مساحة هي كزاخستان، تليها السودان فالجزائر، أما أصغرها مساحة فهي المالديف، فالبحرين، ثم جزر القمر.

٣. تتوزع دول العالم الإسلامي على أربع قارات، إلا أنها تتركز أساسا في قارتي أفريقيا وآسيا.

٤. المسلمون يشكلون ما يقارب ٢٤٪ من مجمل الكثافة السكانية، وبالتالي فإن الدين الإسلامي هو في المركز الثاني مع الديانة المسيحية. ولكن وفق تقرير معهد بيو فإنه بحلول العام ٢٠٥٠ فمن المتوقع أن يتجاوز الإسلام المسيحية؛ وذلك لأن معدل الولادات عند المسلمين هو ٢،٧ مقابل ٢،٢ للمسيحيين. وهكذا يكون الدين الإسلامي حالياً هو الدين الأسرع نمواً في العالم.

تتوزع دول العالم الإسلامي على أربع قارات، وإن كانت تتركز بشكل أساس في قارتي أفريقيا وأسيا.

١. **في قارة أفريقيا** هناك ٢٦ دولة ضمن العالم الإسلامي.
٢. **في قارة آسيا** فهي ٢٧ دولة.
٣. بالإضافة إلى وجود دولتين في أميركا الجنوبية هما سورينام وغويانا، وواحدة في أوروبا هي ألبانيا.
٤. يشكل الإسلام ثاني أكبر دين في العالم، وفقا لدراسة أجريت في عام ٢٠١٥، يبلغ تعداد المسلمين ١,٨ مليار شخص ويشكلون حوالي ٢٤,١% من سكان العالم.
٥. حوالي ٣١% من المسلمين هم من أصل جنوب آسيوي، ولذلك جنوب آسيا تحتوي على أكبر عدد من السكان المسلمين في العالم، في هذه المنطقة، المسلمون هم في الترتيب الثاني من حيث العدد بعد الهندوس، حيث المسلمون هم الأغلبية في باكستان وبنغلاديش، ولكن ليس الهند.
٦. البلاد التي تحتوي على أكبر عدد من السكان المسلمين هي إندونيسيا في جنوب شرق آسيا، والتي تحوي وحدها ١٣% من المسلمين في العالم.
٧. حوالي ١٥% من المسلمين يقيمون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتوجد مجتمعات إسلامية كبيرة في الأمريكيتين، القوقاز، الصين، أوروبا، الفلبين وروسيا.
٨. تستضيف أوروبا الغربية العديد من المهاجرين المسلمين في المجتمعات حيث يعتبر الإسلام هو ثاني أكبر ديانة بعد المسيحية، حيث يمثل ٦% من مجموع السكان أو نحو ٢٤ مليون نسمة، التحول إلى الإسلام والجاليات المهاجرة الإسلامية توجد في كل جزء تقريبا من العالم.

فقـــه الـــواقـــع

تعريف فقــه الـواقـع:

هو علم يبحث في فقه الأحوال المعاصرة، من العوامل المؤثرة في المجتمعات، والقوى المهيمنة على الدول، والأفكار الموجهة لزعزعة العقيدة، والسبل المشروعة لحماية الأمة ورقيها في الحاضر والمستقبل.

مقومــات فقــه الـواقــع:

أولا: القناعة بأهميتـه :

لا يمكن أن يتخصص في هذا العلم من يتصور أن فقه الواقع مجرد مزيد من الثقافة، أو أن الأمة ليست بحاجة إليه. البوابة الرئيسية للولوج فيه: القناعة التامة بأهميته وضرورته، وأن تعلمه فرض كفاية، على طالب العلم أن يدرك أن من أسباب تخلف الأمة في عصرها الحاضر جهلها بواقعها، وغفلة بعض طلاب العلم عما يكيده الأعداء ويخططون له، فالمنافقون وأسيادهم ينقضون الإسلام عروة عروة - ضمن تخطيط محكم رهيب- ونحن في غفلة من استبانة سبيل المجرمين، حتى استحكمت العلمنة في كثير من بلاد المسلمين.

ثانيا: التأصيل الشرعي:

من الملحوظ في واقعنا أن أكثر المعنيين بفقه الواقع ممن لم يدرسوا العلوم الشرعية ولم يتخصصوا فيها، بل إن عباقرة العلم السياسي المعاصر -حسب ما تنشر وسائل الإعلام- من غير المسلمين، ولذا نلحظ في أحداث الخليج مثلا تسابق وسائل الإعلام إلى استطلاع رأي هؤلاء، وكأنهم الحجة وإليهم المنتهى، وهذا سببه عزوف كثير من طلاب العلم عن التخصص في هذا الجانب، بل إن بعضهم لديه قناعة أن هذا الأمر لا يعنيه، حتى رأينا من طلاب العلم من يفسر الحديث المشهور" **من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه** " أي بأن يترك أمور السياسة وفقه الواقع لغيره.

ثالثا: سعة الاطلاع وتجدده:

يختلف هذا العلم عن كثير من العلوم، فهناك بعض الفنون يستطيع طالبها أن يتقنها في فترة محددة، ثم ينتقل إلى غيرها، بينما بعض أنواع العلوم يحتاج المتخصص إلى الاستمرار في متابعتها، وملاحقة الجديد فيها. فمثلا: علم الفرائض علم مهم جدا، بل قيل إنه نصف العلم، ومع ذلك فيستطيع طالب العلم أن يتقنه في فترة محددة، ثم يبدأ في الإفادة منه وتطبيقه، وليس فيه مجال للتوسع إلا في مسائل فرعية، وكذلك علم النحو، فلم يترك المتقدم للمتأخر شيئا، فما علينا إلا أن نتقن ما دوّنه أسلافنا، ولذلك باءت محاولات التجديد فيه بالفشل، وحق لها ذاك، أما علم فقه الواقع فيحتاج إلى شيئين مهمين:

أ- **سعة الاطلاع:** نظرا لتشعب هذا العلم وشموله، فيحتاج المتخصص فيه إلى كثير من الفنون، سواء العلوم الشرعية كالعقيدة والفقه، أو العلوم الاجتماعية كالتاريخ، أو العلوم المعاصرة كالسياسية والإعلام، وهلم جرا، وإذا قصر في أي علم من هذه العلوم أو غيرها مما يحتاج إليه، فسينعكس ذلك سلبا على قدرته على فقه الواقع، وتقويم الأحداث، والحكم عليها.

ب- **التجدد والاستمرار:** فهذا العلم يحتاج إلى قدرة فائقة على المتابعة، والبحث في كل جديد، فهو يختلف عن كثير من العلوم - كما بينت آنفا -، لذا يلزم المتخصص أن يكون لديه دأب لا يكل في متابعة الأحداث، ودراسة أحوال الأمم والشعوب.

رابعا: القدرة على الربط والمقارنة والتحليل:

هناك عناصر أساسية للوصول إلى حقائق الواقع وتوقع المستقبل، وهي:

١. جمع الأخبار والمعلومات.
٢. المقارنة والربط بين الأحداث.
٣. تحليل المعلومات والوصول إلى نتائجها.

أما الأول فمسألة آلية يستطيعها كثير من العامة.

وأما الثاني والثالث فتحتاج إلى عاملين أساسيين: (الأول: الموهبة، ثانيا: الاكتساب).

خامسا: التفاعل الإيجابي مع الواقع:

من أجل أن تفقه الواقع لا بد أن تعيش هذا الواقع، أن تكون عنصرا متأثرا ومؤثرا فيه، والذي يعيش على هامش الحياة لا يستطيع أن يدرك أبعاد هذا العالم وما يجري فيه، ولهذا فمن لوازم هذا العلم أن تتفاعل مع الأحداث تفاعلا إيجابيا، تفرح لكل خبر مفرح، وتحزن لمآسي المسلمين ومصائبهم، ولا تتوقف عند مجرد التأثر فرحا أو حزنا، وإنما يجب أن تكون مؤثرا في هذا الواقع، أي عنصرا عاملا متحركا، متجاوبا مع الأحداث، حسب الحاجة والطاقة.

سادسا: حسن اختيار المصادر:

مشكلة فقه الواقع تباين مصادره، وتعارضها، فمصادر الفقه كتب الفقه وأصوله، ومصادر اللغة كتب اللغة، أما مصادر فقه الواقع:

١. القرآن الكريم وتفسيره:

هذا هو المصدر الأول والأساس، وبدونه يحدث الخلل وقصور النظر، فكتاب الله هو الهادي إلى كل خير، والمعين على فهم كل قضية، فلو أخذنا مثلا قضية معاصرة، وأردنا تحليلها، والتأمل في حقيقتها ومآلها، فمن خلالها يتضح لنا الأمر.

٢. السنة النبوية:

هذا هو المصدر الثاني، فرسول الله -صلى الله عليه- وسلم لا ينطق عن الهوى **" إن هو إلا وحي يوحى "**، فلو أمعنا النظر في سيرته صلى الله عليه وسلم في السلم والحرب، ورسائله للملوك والقياصرة، واستقباله للوفود، وعقده للصلح والمعاهدات، لتجلت لنا الحقيقة التي لا مراء فيها، بأنه صلى الله عليه وسلم أوتي الحكمة كاملة **(وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً)** [سورة البقرة ٢٦٩].

٣. سير السلف:

إن دراسة سير السلف الصالح من القادة والعلماء والمصلحين، نبراسا يضيء الطريق، ويعين على فهم الواقع، ومواجهة الأزمات، والخروج من المحن، إن تجارب هؤلاء القدوة تراث ضخم، يعطي سعة في الأفق، وبعدا في الرؤية، وتصورا متزنا للمستقبل، وقدرة على تخطي الصعاب، بعون الله وتوفيقه، تأمل موقف أبي بكر رضي الله عنه من مانعي الزكاة، وأسلوبه مع المرتدين، وانظر إلى سيرة عمر رضي الله عنه وكيف قاد الأمة وساسها، ووقف سدا منيعا تجاه الفتن ومثيريها، وتبصر في قوله: "لست بالخب ولا الخب يخدعني"، وهكذا نجد في سيرة عثمان، وعلي، -رضي الله عنهم -، كما في سيرة عمر بن عبد العزيز، وهارون الرشيد -رحمهما الله تعالى.

٤. كتب العقيدة والفقه:

وهي المصدر لدراسة علوم الشريعة المستمد من الكتاب والسنة، وهي عماد المقوم الثاني من مقومات فقه الواقع، فمن خلال كتب العقيدة ندرك حدود الولاء والبراء، وأثر الأسباب المادية في الأحداث، ومدى مشروعية الأخذ بالأسباب، مما يعين على تفسير الأحداث، وفي كتب الفقه ندرك حقوق أهل الذمة، ومنطلقات الجهاد، وفقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إلى غير ذلك مما يعتبر دعامة أساسية في فهم الواقع، والحكم عليه، وشرعية التعامل معه.

٥. دراسة التاريخ وفقه السنن:

من لا يعرف الماضي لن يفقه الحاضر، ومن لا ماضي له لا حاضر له ولا مستقبل، والله -سبحانه وتعالى- أمرنا بالتأمل في أحوال من قبلنا، والسير في الأرض فقال سبحانه: **(أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ)**[سورة الروم، ٩]، والمتخصص في فقه الواقع يجب أن يعنى بدراسة التاريخ، وأخص تاريخ أمتنا الإسلامية، فهو رصيد ضخم زاخر، فيه العبر والعظات، وقل أن يمر حدث معاصر إلا وله شبيه في الماضي، مما يعين على فهمه وتحليله.

٦. المصادر السياسية:

وأعني بها ما كتبه السياسيون المعاصرون والمتقدمون من كتب تتعلق بالجوانب السياسية، وهي على أنواع:

أ- مذكرات السياسيين التي كتبها رجال قضوا سنوات طويلة في غمار السياسة ودهاليزها، فسجلوا تاريخ حياتهم، وخلاصة تجاربهم.

ب- الكتب التي تبحث في موضوعات سياسية كالعلاقات الدولية، وعلاقة السياسة بالاقتصاد، ومهمات السفراء، ونحو ذلك.

ت- الكتب التي تتحدث عن خفايا السياسة وأساليبها، ودور المنظمات الدولية، ككتاب لعبة الأمم، والميكيافيلية، ومنظمة الأمم المتحدة، وعصبة الأمم، ومجلس الأمن.

٧. المصادر الإعلامية :

وهي من أهم المصادر المعاصرة، سواء أكانت مسموعة أو مقروءة أم مرئية، من أبرزها:

أ- الصحف والمجلات والدوريات.

ب- نشرات وكالات الأنباء العالمية.

ت- الإذاعات.

ث- التليفزيون.

ج- الأشرطة والوثائق، إلى غير ذلك من الوسائل الإعلامية المعاصرة.